

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٢٨٥٩ - برقياً : نابعلبيكي - تلکس : ٢٣٣٩٠



الحمد لله الذي شرح صدورنا بالهداية إلى الاسلام ، ووفقنا للتفقه في الدين وما شرعه من بديع محكم الاحكام ، احمده سبحانه وتعالى على جزيل الانعام ، وأشكره أن علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم فاتقن وأحكم أي احكام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاکرام ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للانام ، والهادي إلى سواء الصراط وايضاح الحلال والحرام ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الكرام ، صلاة وسلاماً دائماً لا يعتريهما نقص ولا انثلام .

أما بعد : فان أجل العلوم قدراً ، وأعلاها فخراً ، وأبلغها فضيلة ، وانجحها وسيلة ، علم الشرع الشريف ومعرفة أحكامه ، والاطلاع على سر حلاله وحرامه ، فلذلك تعينت إعانة قاصده ، وتيسير موارده لرائده ، ومعاونته على تذكّار لفظه ومعانيه ، وفهم عباراته ومبانيه ، ولما رأيت الكتاب الموسوم « بالافتاح » تأليف الشيخ الامام ، والخبر العمدة العلام ، شرف الدين أبي النجا موسى ابن أحمد بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجواي ، ثم الصالحى دمشقي . تغمده الله برحمته ورضوانه ، وأسكنه الغرفات العليا من جنانه ، في غاية حسن الوقع ، وعظم النفع ، لم يأت أحد بمثاله ، ولا نسج ناسج على منواله ، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته بما وراء الحجاب ، فاستخرت الله تعالى وشمرت عن ساعد الاجتهاد ، وطلبت من الله العناية والرشاد ، وكنت أود لو رأيت لي سابقاً أكون وراءه مصلياً (١) ، ولم أكن في حلبة رهانه مجلياً (٢) ، إذ لست لذلك كفوّاً بلامرا ، والفهم لقصوره يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وسألت الله أن يمدني بذارف (٣) لطفه ،

(١) المصلي : في اللغة الفرس الثاني في السابق .

(٢) المجلي : في اللغة هو السابق في الحلبة .

(٣) ذارف : ذرف في اللغة سال وذارف سائل .

ووافر عطفه ، وسميته (كشاف القناع عن الاقناع) والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يعاملنا بفضله ، ومزجته بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ، لحل ما قد يكون من التراكيب العسيرة ، وتتبع أصوله التي أخذ منها كالمقنع والمحرر والفروع والمستوعب وما تيسر الاطلاع عليه من شروح تلك الكتب وحواشيتها ، كالشرح الكبير والمبدع والانصاف وغيرها مما من الله تعالى بالوقوف عليه كما ستره ، خصوصاً شرح المنتهى والمبدع ، فتعويلي في الغالب عليهما ، وربما عزوت بعض الاقوال لقائلها خروجاً من عهدتها ، وذكرت ما أهمله من القيود ، وغالب علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار غير المردود . وبينت المعتمد من المواضع التي تعارض كلامه فيها ، وما خالف فيه المنتهى . متعرضاً لذكر الخلاف فيها . ليعلم مستند كل منهما . وأستغفر الله تعالى مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المستورة . وأعوذ بالله من شر حاسد يريد أن يطفىء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره . ومن عثر على شيء مما طغى به القلم . أو زلت به القدم . فليدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر بقلبه أن الانسان محل النسيان ، وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف ، وان الحسنات يذهبن السيئات . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

قال المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم) تأسيماً بالكتاب ، وعملاً بحديث « كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ » أي ذاهب البركة . رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع ، والحافظ عبد القادر الرهاوي . والباء في البسملة للمصاحبة أو الاستعانة متعلقة بمحدوف . وتقديره فعلاً أولى ، لأن الأصل في العمل للأفعال . وخاصاً لأنه أمس بالمقام ، ومؤخراً لافادة الاختصاص ولأنه أوفق للوجود وأدخل في التعظيم . ولا يرد (اقرأ باسم ربك) لكونه مقام أمر يجعل الفعل مقروناً باسم الله ، فتقديمه أي الفعل لكونها أول سورة نزلت ، على أن في الكشاف أن معناه : اقرأ مفتتحاً باسم - ربك أي قل : باسم الله الرحمن الرحيم ، ثم اقرأ فيكون معناه : مفتتحاً بسم الله اقرأ . وكفي به شاهداً على ان البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة إذ هو أمر بإيجاد القراءة مطلقاً بدون تعلقه بمقروء دون مقروء ، فتكون مأموراً بها في ابتداء غير هذه السورة أيضاً . وكسرت الباء . وإن كان حق

الحروف المفردة الفتح - للزومها الحرفية والجر ، ولتشابه حركتها عملها . وحذفت الألف من اسم الله دون اسم ربك ونحوه لكثرة الاستعمال ، وعوض عنها تطويل الباء . و « الله » أصله إله حذفت همزته وعوّض عنها اللام ، وإله اسم لكل معبود بحق أو باطل . ثم غلب على مفهوم كلي هو المعبود بحق و « الله » علم خاص لذات معين هو المعبود بالحق . إذ لم يستعمل في غيره تعالى . قال تعالى . « هل تعلم له سمياً (١) » ومن ثم كان « لا إله إلا الله » توحيداً ، أي لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق ، فهو من الأعلام الخاصة من حيث إنه لم يسم به غيره . ومن الأعلام الغالبة من حيث إن أصله إله ، قاله الدلجي في شرح الشفاء . و « الرحمن » خاص لفظاً إذ لم يسم به غيره تعالى وما شذ لا يعتدّ به ، عام معنى لأنه صفة بمعنى كثير الرحمة ، ثم غلب على البالغ في الرحمة والانعام بجلال النعم في الدنيا والآخرة ، فهو لوقوعه صفة لا موصوفاً وكونه بازاء المعنى دون الذات من الصفات الغالبة . « الرحيم » عام لفظاً لأنه قد يسمى به غيره تعالى ، وهما صفة مشبهة من رحم ، يجعله لازماً بنقله إلى باب فعل بضم ثانيه ، إذ لا تشتق من متعد . والرحمة عطف ، أي تعطف وشفقة وميل روحاني لاجسماني ومن ثم جعل الانعام مسبباً عن العطف والركة لا عن الانحاء الجسماني ، وكلاهما في حقه تعالى ، محال . فهو مجاز إما عن نفس الانعام فيكون صفة فعل ، أو عن ارادته فيكون صفة ذات ، وإما تمثيل للغائب أي تمكنه تعالى من الانعام بالشاهد ، أي تمكن الملك من ملكه فتفرض حاله تعالى على سبيل التمكن منه بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلقا عليه تعالى على طريق الاستعارة التمثيلية . وقدم « الرحمن » لأنه علم أو كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره ، أو لأن الرحيم ذكر كالتتمة والرديف للرحمن ، لثلاثتهم كون دقائق الرحمة لغيره تعالى .

(الحمد لله) أي الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم ثابت له تعالى . والحمد عرفاً فعل بنيء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره بدأ بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة « كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله إلا قطع » وفي رواية « بحمد الله » وفي رواية « بالحمد » وفي

(١) سورة مريم الآية ٦٥

رواية « كلُّ كلامٍ لا يُبْدأ فيه بالحمدِ لله فهو أَجْذَمٌ » قال النووي في شرح المهذب : روينا كل هذه الألفاظ في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي ، ورويناه عنه من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه ، والمشهور رواية أبي هريرة وحديثه هذا حسن رواه أبو داود وابن ماجه في سنتهما والنسائي في عمل اليوم والليلة وأبو عوانة يعقوب بن اسحق الاسفرائيني في أول صحيحه المخرج على صحيح مسلم . وروى موصولا ومرسلا ورواية الموصول اسنادها جيد . قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال » معناه له حال يهتم به ، ومعنى « أقطع » أي ناقص قليل البركة و « أجذم » وهو بجيم وذال معجمة ، يقال جَذِمَ يَجْذِمُ كَعَلِمَ يعلم .

قال العلماء : تستحب البداءة بالحمد لله لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومزوّج ومتزوج ، وبين يدي سائر الأمور المهمة انتهى . وفي لفظ « كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبْدأ فيه بحمدِ الله والصلاةِ عليّ فهو أَقْطَعُ أُبْتَرُ مَحْقُوقٌ من كلِّ بركةٍ » رواه الرهاوي عن أبي هريرة .

وقدم البسملة على الحمدلة عملا بالكتاب العزيز والاجماع ، فوقع الابتداء بها حقيقة وبالحمدلة بالنسبة لما بعدها ، إذ الابتداء أمر عرني يعتبر ممتداً من الأخذ في التأليف إلى الشروع في المقصود فلا تعارض بين خبريهما .

وأصل الحمد النصب لأنه من مصادر شاع استعمالها منصوبة باضممار أفعالها ، وعدل إلى رفعه كما في « سلام عليكم » للدلالة على الدوام والثبات ، وأل في الحمد للجنس أو الاستغراق أو العهد ، واللام في لله للملك أو الاستحقاق أو التعليل ، أي جميع المحامد مملوكة أو مستحقة أو ثابتة لأجل الله تعالى (الذي فقه) أي فهم (من أراد) أي الله تعالى (به خيراً) هو ضد الشر (في الدين) متعلق بفقهه . وروى الامام أحمد وغيره عن ابن عباس ومعاوية وغيرهما مرفوعاً « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » أي يفهم الأحكام الشرعية ، إما بتصورها والحكم عليها ، وإما باستنباطها من أدلتها . كل ميسر لما وهب له . و « الدين » ما شرعه الله من الأحكام ويطلق على الملة والاسلام والعادة والسيرة والحساب والقهر والقضاء والحكم والطاعة والحال والحلال والحرام والجزاء والرأي والسياسة ، ودان عصي وأطاع وذل وعز فهو من الاضداد (وشرع) أي بيّن (أحكام) جمع حكم ، وهو في اللغة القضاء

والحكمة ، وفي الاصطلاح خطاب الله المفيد فائدة شرعية (الحلال) وهو لغة وشرعاً ضد الحرام فيعم الواجب والمندوب والمكروه والمباح (والحرام) وهو لغة المنع ، وشرعاً ما يثاب على تركه امثالاً ويعاقب على فعله . والحكم الشرعي : فرعي لا يتعلق بالخطأ في اعتقاد مقتضاه ، ولا في العمل به قدح في الدين ولا وعيد في الآخرة كالتنية في الوضوء والنكاح بلا ولي . وأصله وهو بخلافه (في كتابه) أي كلامه المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم . المعجز بنفسه المتعبد بتلاوته . ويحتمل أن يعم سائر الكتب المشتملة على الأحكام كالتوراة لاشتمالها على الحلال والحرام في تلك الشريعة (المبين) أي المشتمل على بيان ما للناس حاجة إليه في دينهم ودنياهم، والابانة وإن كانت لله تعالى إلا أنه جعلها به . وما ثبت من الأحكام بالسنة أو الاجماع أو القياس أو الاستصحاب فانه يرجع إلى الكتاب ، لأن حجته إنما ثبتت به ، كما بين في علم الأصول . فجميع الأحكام ثابتة بالكتاب أصالة قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء (١)) وإن كان بعضها بواسطة سنة أو غيرها، قال تعالى (وأنزّلنا إليك الذكّر لتبين للناس ما نزل إليهم (٢)) (وأعز العلم) أي شرفه والعز ضد الذل تقول منه : عز يعز عزاً بكسر العين فيهما وعزاة أي قوى بعد ذلة وأعزه الله ، وفي المثل : إذا عز أخوك فهن . وفي المثل أيضاً : من عز برأى من غلب سلب ، والاسم العزة وهي الغلبة والقوة (ورفع) الرفع ضد الوضع وبابه قطع ، ورفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها . وفي الحديث « كل رافعة رُفعتُ إلينا من البلاغِ » أي كل جماعة مبلغة تبلغ « عتّا فلنُتبَلِّغُ أنّي حرّمتُ المدينة » والرفع تقريبك الشيء . وقوله تعالى (وفرش مرفوعة (٣)) قالوا : مقربة لهم، ومن ذلك رفعته إلى السلطان ومصدره الرفعان بالضم (أهله) أي حملته (العاملين به) أي بالعلم الشرعي كالتفسير والحديث والفقه ، فأل في العلم للعهد الشرعي أو للجنس . والمراد غير الحرام ، على ما يأتي تفصيله في الجهاد (المتقين) أي الذين وقوا أنفسهم ما يضرهم في الآخرة ، والتقوى مراتب : توقي العذاب المخلد بالتبريء من الشرك . قال تعالى (وألزمهم كلمة التقوى (٤)) (وتوقى ما يؤثم من فعل أو قول حتى الصفائر عند قوم

(١) سورة الأنعام الآية ٣٨

(٢) سورة النحل الآية ٤٤

(٣) سورة الواقعة الآية ٣٤ .

(٤) سورة الفتح الآية ٢٦ .

وهو المتعارف بالتقوى في الشرع. ومنه قوله تعالى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا (١)) وتوقى ما يشغل السر عن الحق، والتبتل إليه بشراشه (٢) وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته (٣)) وإعزاز العلم ورفع أمره غير خفي. قال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (٤)) وقال (وقل رب زدني علماً (٥)) وقال صلى الله عليه وسلم «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم. إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين، حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير» رواه الترمذي عن أبي أمامة. وقال «لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الخير، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها» رواه البخاري من حديث ابن مسعود، وقال «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة» رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة، واسمه عبد الرحمن بن صخر على الأصح (أحمد) أي أصف الله تعالى بجميل صفاته مرة بعد أخرى، لأن المضارع المثبت يشعر بالاستمرار التجديدي، وفيه موافقة بين الحمد والمحمود عليه، لأن آلاء الله تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائماً. كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد، أولاً بالجملة الاسمية، وثانياً بالفعلية اقتداء به صلى الله عليه وسلم ففي خبر مسلم وغيره «إن الحمد لله نحمده ونستعينه» (حمداً يفوق حمد الحامدين) مصدر مبين لنوع الحمد لوصفه بالجملة بعده. وهذا إخبار عن الحمد الذي يستحقه الله سبحانه وتعالى كقول من قال: حمداً يوافي نعمه ويكافيء مزيده. إذا العبد لا يمكنه الاثبات بذلك. وكذلك: الحمد لله ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، وعدد الرمال والتراب والحصى والقطر وعد أنفاس الخلائق وعدد ما خلق الله وما هو خالق. فهذا إخبار عما يستحقه من الحمد لا عما يقع من العبد من الحمد، أشار إليه ابن القيم في عدة الصابرين (وأشكره) أي

(١) سورة الأعراف الآية ٩٦.

(٢) الشراشر: في اللغة أطراف الأجنحة.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٠٢.

(٤) سورة المجادلة الآية: ١١.

(٥) سورة طه الآية: ١١٤.

الله تعالى (على نعمه) جمع نعمة والأنعام الاعطاء من غير مقابلة قال في القاموس :
أنعمها الله تعالى وأنعم بها عطيته . والشكر لغة الحمد عرفاً . واصطلاحاً صرف العبد
جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله . قال تعالى (وقليلٌ من عبادِي الشَّكُورُ) (١)
فبين الحمد والشكر اللغويين عموم وخصوص من وجه ، فالحمد أعم من جهة المتعلق
لأنه لا يعتبر في مقابلة نعمة ، وأخص من جهة المورد وهو اللسان والشكر أعم من
جهة المورد وأخص من جهة المتعلق . والنسبة بين باقي الأقسام تظهر للمتأمل (التي
لا تحصى) قال تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (٢) ومن ثم قال عليه السلام
« سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك » (وإياه أستعين) أي
أطلب المعونة منه دون غيره لأنه القدير وغيره العاجز (وأستغفره) أي أطلب منه
المغفرة أي السر عما فرط (وأتوب) أي أرجع (إليه إن الله يحب التوابين) الرجاعين
إليه مما فرط منهم من الذنوب (وأشهد) أي أعلم (أن لا إله) أي معبود بحق في
الوجود (إلا الله وحده) أي منفرداً في ذاته (لا شريك له) في ذاته ولا صفاته ولا
أفعاله (وبذلك أمرت) قال الله تعالى (فاعلم أنه لا إله إلا الله) (٣) (وأنا من المسلمين)
الخاضعين المتقادين لألوهية الله تعالى القابلين لأمره ونهيه . ويأتي الكلام على الاسلام
والايمان في باب الردة (وأشهد أن محمداً) سمي به لكثرة خصاله المحموده ،
وهو علم منقول من التحميد مشتق كأحمد من اسمه تعالى الحميد ، وأسماءه عليه
السلام كثيرة أفرد لها الحافظ أبو القاسم ابن عساكر كتاباً في تاريخه بعضها في الصحيحين
وبعضها في غيرهما ، منها أحمد ومحمد والحاشر والعاقب والمقفي وخاتم الانبياء ونبي
الرحمة ونبي الملحمة ونبي التوبة والفتاح ، وقال بعض الصوفية لله عز وجل ألف
اسم ، وللنبي صلى الله عليه وسلم ألف اسم . قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي :
أما أسماء الله تعالى فهذا العدد حقيق فيها ، وأما أسماء النبي صلى الله عليه وسلم فلم
أحصها إلا من جهة ورود الظاهر بصيغة الاسماء البينة ، فوعيت منها أربعة وستين
اسماً ، ثم ذكرها مفصلة مشروحة فاستوعب وأجاد (عبده) قال أبو علي الدقاق :
ليس شيء أشرف ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية . قال في المطلع : ولهذا
وصف الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بالعبودية في أشرف مقاماته . حين دعا الخلق

(١) سورة سبأ الآية : ١٣ .

(٢) سورة النحل الآية : ١٨ .

(٣) سورة محمد الآية : ١٩ .

إلى توحيده وعبادته ، قال تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه (١)) وحين أنزل عليه القرآن ، قال تعالى (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (٢)) (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب (٣)) وحين أسرى به إليه ، قال تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى (٤)) قال بعضهم :

لا تدعني : إلا بيأ عبدها فانه أشرف أسمائي

وله احد عشر جمعاً أشار إليها ابن مالك في هذين البيتين :

عباد عبيد جمع عبد وأعبد أعابد معبودا معبدة عبد
كذلك عبدان وعبدان أثبتا كذاك العبدى وامدد إن شئت أن تمد

(ورسوله) إلى الخلق أجمعين ، والرسول انسان أوحى إليه بشرح وأمر بتبليغه أخص من النبي (الذي مهد) يقال : مهد الفراش بسطه ووطأه ، وبابه قطع ، وتمهيد الأمور تسويتها واصلاحها (قواعد الشرع) جمع قاعدة ، وهي أمر كلي منطبق على جزئيات موضوعة . والشرع ماشرعه الله من الاحكام (وبينها أحسن تبين) أي أوضحه وأكمله ، لأنه المخصوص بجوامع الكلم (صلى الله عليه وسلم) الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ، ومن غيرهم التضرع والدعاء . واختار ابن القيم في جلاء الأفهام أن صلاة الله عليه ثناؤه عليه واردة اكرامه برفع ذكره ومنزلته وتقريبه ، وان صلاتنا نحن عليه سؤالنا الله تعالى ، أن يفعل ذلك به ورد قول من قال : صلاته عليه رحمته ومغفرته من خمسة عشر وجهاً ، وقال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة ؛ منهم ابن بطه منا ، والحليمي من الشافعية ، واللخمي من المالكية ، والطحاوي من الحنفية (وعلى آله) أي أتباعه على دينه . وقيل مؤمنو بني هاشم وبني المطلب . وقيل : أهله والصواب جواز إضافته للضمير ، خلافاً للكسائي والنحاس والزبيدي فمنعوا لتوغله في الابهام (وصحبه) نقل الخطيب باسناده عن الامام أحمد قال « أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من صحبه

(١) سورة الجن الآية : ١٩ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣ .

(٣) سورة الكهف الآية : ١ .

(٤) سورة الإسراء الآية : ١ .

سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه» وهذا مذهب أهل الحديث نقله عنهم البخاري وغيره . وجمع بينهما رداً على المبتدعة الذين يوالون الآل دون الصحب ، وأهل السنة يوالونهما . وقدم الآل للامر بالصلاة عليهم في حديث « كيف نصَلِّي عليك ؟ » (أجمعين) تأكيد للآل والصحب لافادة الاحاطة والشمول (وتابعيهم) أي تابعي الصحب ، يقال : تبعه من باب ضرب وسلم إذا مشى خلفه وأمر به فمضى معه (باحسان) في الاعتقاد والاقوال والافعال (إلى يوم الدين) أي القيامة لأنه يوم الجزاء تجد كل نفس ما عملت (وسلم) من السلام ، وهو التحية أو السلامة من النقائص والردائل (تسليمًا) مصدر مؤكد .

(أما بعد) يؤتي بها للانتقال من أسلوب إلى آخر استحباباً في الخطب والمكاتبات ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقولها في خطبه وشبهها . نقله عنه خمسة وثلاثون صحابياً . ذكر في شرح التحرير . وذكر ابن قندس في حواشي المحرر أن الحافظ عبد القادر الرهاوي رواه في الأربعين التي له عن أربعين صحابياً . وقيل إنها فصل الخطاب الذي أوتيها داود . والصحيح أنه الفصل بين الحق والباطل .

واختلف في أول من نطق بها . فقيل : داود عليه السلام . وقيل : يعقوب عليه السلام . وقيل : يعرب بن قحطان . وقيل : كعب بن لؤى . وقيل : قس بن ساعدة . وقيل : سبحان بن وائل . قال الحافظ بن حجر : والأول أشبه ، ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الاولية المحضة ، والبقية غير الثاني بالنسبة إلى العرب خاصة ، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القائل . والثاني ضعيف جداً فلا يحتاج إلى الجمع .

والمعروف بناء « بعد » على الضم وأجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلاتنوين على تقدير المضاف إليه ؛ وهي ظرف زمان وربما استعملت ظرف مكان . و « اما » حرف تفصيل ضمن معنى الشرط (فهذا) إشارة إلى ما استحضره في ذهنه وأقامه مقام الملفوظ المقروء الموجود بالعيان ، سواء كانت الخطبة قبل التأليف أو بعده ، بناء على أن مسمى الكتاب الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني (كتاب) أي مكتوب جامع (في الفقه) وهو لغة : الفهم عند الاكثر ، وعرفاً . معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو القوة القريبة أو الاحكام المذكورة نفسها ، والفقيه : من عرف جملة غالبية كذلك بالاستدلال . وموضوعه : أفعال العباد من حيث تعلق الاحكام

الشرعية بها . ومسائله : ما يذكر في كل باب من أبوابه (على مذهب) بفتح الميم مفعل من ذهب يذهب إذا مضى بمعنى الذهاب أو مكانه أو زمانه ، ثم نقل إلى ما قاله المجتهد بدليل ومات قائلًا به وكذا ما أجرى مجراه (امام الأئمة) أي قديمتهم (ومجلي) أي كاشف ومذهب (دجي) جمع دجية و الظلمة (المشكلات) جمع مشكلة من أشكل الامر إذا التبس ، كشكل وشكل ، وشكّل الكتاب أي أزال اشكاله (المدهمة) أي الشديدة الالتباس ، من أدهمّ الظلام أي كثف واسود ، وليلة مدهمة أي مظلمة (الزاهد) من الزهد ، وهو الاعراض بالقلب عن الدنيا . وقال الامام أحمد : الزهد قصر الأمل والاياس عما في أيدي الناس . وقسمه إلى ثلاثة أوجه ذكرتها في الحاشية (الرباني) أي المتأله العارف بالله تعالى ومنه قوله تعالى (ولكنّ كونا ربّانيّين (١)) (والصديق) البالغ في الصدق وهو ضد الكذب (الثاني) لقب به ، لنصرته للسنة وصره على المحنة ، كصبر الصديق الأول أبي بكر رضي الله عنه ، قال علي ابن المديني : أيد الله هذا الدين برجلين لاثالث لهما أبو بكر الصديق يوم الردة ، وأحمد ابن حنبل يوم المحنة . قال اسحاق بن راهويه : لولا أحمد بن حنبل وبذله نفسه لما بذها له لذهب الاسلام . وعن بشر بن الحرث : أنه قيل له حين ضرب أحمد بن حنبل : أبا نصر ، لو أنك خرجت فقلت إني على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام الأنبياء ؟ إن أحمد بن حنبل قام مقام الأنبياء . نقله في المطلع (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بالياء المثناة ابن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيان بن ذهل بن ثعلبة ابن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بكسر الهاء وإسكان النون وبعدها موحدة ، ابن أفضى بالفاء والصاد المهملة ، ابن دعمي بن جديلة ابن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (الشيباني) المروزي البغدادي فكذا ذكره الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي وأبو بكر البيهقي وابن عساكر وابن طاهر . قال الجوهري : وشيبان حي من بكر ، وهما شيبانان أحدهما شيان بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل ، والآخر : شيان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة انتهى . حملت به أمه بمر وولد ببغداد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، ودخل مكة والمدينة والشام واليمن والكوفة والبصرة والحزيرة . وتوفي ببغداد يوم

(١) سورة آل عمران الآية : ٧٩ .

الجمعة ثاني عشر ربيع الأول ، والمشهور الآخر ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ،
وله سبع وسبعون سنة . وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس .
وفضائله كثيرة . ومناقبه شهيرة . من مصنفاته المسند ثلاثون ألفاً ، والتفسير مائة
وخمسون ألفاً ، والناسخ المنسوخ ، والتاريخ ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله سبحانه ،
وجوابات القرآن ، والمناسك الكبير والصغير . قال القاضي أبو يعلى : إنما اخترنا
مذهب أحمد على مذهب غيره من الأئمة ، ومنهم من هو أسن منه وأقدم هجرة
مثل مالك وسفيان وأبي حنيفة : لموافقته الكتاب والسنة والقياس الجلي . فانه كان
إماماً في القرآن ، وله فيه التفسير العظيم ؛ وكتب من علم العربية ما اطلع به على كثير
من معاني كلام الله عزَّ وجلَّ (رضي الله عنه) أي أثابه (وأرضاه) أي أحل به
رضوانه الذي لا سخط بعده (وجعل جنة الفردوس) بكسر الفاء : هو أعلى درجات
الجنة ، وأصله البستان الذي يجمع النخل والكرم ، وإضافة الجنة إليه كشجر أراك
(مأواه) أي مكان إقامته (اجتهدت) أي بذلت وسعى (في تحرير نقوله) أي تهذيب
مسائله المنقولة عن الامام أو الأصحاب (واختصارها أي القول ، وفي نسخة بخطه :
واختصاره : أي الكتاب ، والاختصار : تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء
المعنى ، والايجاز تجريد المعنى من غير رعاية اللفظ (لعدم) أي لأجل عدم (تطويله)
لقصور الهمم وكثرة الموانع (مجرداً) هذا الكتاب (غالباً عن دليله) وهو لغة : المرشد
حقيقة ، وما به الارشاد مجازاً وعرفاً : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب
خبري (و) مجرداً غالباً عن (تعليله) أي ذكر علة الحكم ، والعلة لغة : عرض يوجب
خروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي ، وشرعاً : ما أوجب حكماً شرعياً لا محالة أو حكمة
الحكم أو مقتضيه ، وهي أخص من الدليل ، إذ كل تعليل دليل ولا عكس ، لجواز
أن يكون نصاً أو إجماعاً (على قول واحد) من غير تعرض للخلاف طلباً للاختصار ،
وكذلك صنعت في شرحه . والقول يعم ما كان رواية عن الامام أو وجهاً للأصحاب
(وهو) أي القول الواحد الذي يذكره ويحذف غيره هو (ما رجحه أهل الترجيح)
من أئمة المذهب (منهم العلامة) الجامع بين علمي المعقول والمنقول (القاضي) الامام
الفقيه الاصولي المحدث النحوي الفرضي المقرئ (علاء الدين) علي بن سليمان
السعدي المرداوي ثم الصالحى المجتهد في التصحيح ، أي تصحيح المذهب (في كتبه

الانصاف) في معرفة الراجع من الخلاف أربع مجلدات (وتصحيح الفروع) مجلد واحد مفيد بعد الانصاف (والتنقيح) مجلد بديع لم يسبق إلى نظيره. وله أيضاً تحرير المنقول في علم الأصول ، وشرحه في مجلدين ومولد وكتاب في الأدعية ، وشرح في شرح الطوفي . وتوفي ليلة الجمعة سادس جمادى الأولى سنة خمس وثمانين وثمانمائة . وأما صاحب الفروع فهو الامام الأوحد شيخ الاسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي تلميذ أبي العباس ابن تيمية ، قال في حقه ابن القيم مع معاصرته له : مات تحت أديم السماء أعلم بالفقه من شمس الدين بن مفلح ، وناهيك بكتابه هذا الجامع . توفي ليلة الخميس ثاني رجب سنة ثلاث وستين وسبعمائة (وربما ذكرت بعض الخلاف) في بعض المسائل (لقوته) تكثيراً للفائدة ولتعلم رتبته (و) ربما (عزوت) أي نسبت (حكماً إلى قائله) من العلماء (خروجاً من تبعته) قال في القاموس : كفرحة وكتابة : الشيء الذي فيه بغية ، شبه ظلامه ونحوها انتهى . وقال بعضهم : التبعة ما اتبع به . وقد يكون عزو القول لقائله ارتضاء له وموافقة ، كما هو شأن أئمة المذهب ، وصرح به ابن قندس في حاشية الفروع (وربما أطلقت الخلاف) في بعض المسائل (لعدم) وقوفي على (مصحح) له من الأئمة المتقدمين (ومرادي بالشيخ) حيث أطلقته (شيخ الاسلام) بلا ريب (بحر العلوم) النقلية والعقلية (أبو العباس أحمد) تقي الدين ابن عبد الحلیم بن شيخ الاسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله ابن أبي القاسم الحضرمي بن محمد بن الحضرمي بن علي (بن تيمية) الحراني ، ولديوم الاثنين عاشر - وقيل ثاني عشر - ربيع الأول سنة احدى وستين وستمائة ، وتوفي ليلة الاثنين عشر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . كان إماماً مفرداً أثني عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم ، وامتنحن بمحن وخاض فيه أقوام حسداً ، ونسبوه للبدع والتجسيم ، وهو من ذلك برىء ، وكان يرجح مذهب السلف على مذهب المتكلمين ، فكان من أمره ما كان ، وأيده الله عليهم بنصره ، وقد ألف بعض العلماء في مناقبه وفضائله قديماً وحديثاً رحمه الله ونفعنا به .

«تمة» إذا أطلق المتأخرون كصاحب الفروع والفائق والاختيارات وغيرهم : الشيخ أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أبا محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ، وإذا قيل الشيخان فالموفق والمجد ، وإذا قيل : الشارح . فهو الشيخ شمس الدين أبو الفرج

عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر المقدسي وهو ابن أخي الموفق وتلميذه ، وإذا أطلق القاضي فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء ، وإذا قيل : وعنه ، أي عن الامام أحمد رحمه الله ، وقولهم نصاً : معناه لنسبته إلى الامام أحمد رحمه الله .

(وعلى الله) لا على غيره (أعتمد) أي أتكل (ومنه) دون ماسواه (المعونة) أي الاعانة (أستمد) أي أطلب المدد (هو ربي) دون غيره ورب كل شيء مالكه ، والرب من أسمائه تعالى ، ولا يقال في غيره إلا بالاضافة . وقد قالوه في الجاهلية للملك (لا إله إلا هو) قال تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (١)) عليه توكلت) أي فوضت أمري إلى الله دون ما سواه (وإليه متاب) أي تويتي ، وتاب الله عليه وفقه للتوبة .

مقدمة

لم يؤلف الامام أحمد في الفقه كتاباً وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك ، وإذا نقل عن الامام في مسألة قولان فإن أمكن الجمع وفي الاصح ولو بحمل عام على خاص ومطلق على مقيد فهما مذهبه ، وإن تعذر الجمع وعلم التاريخ فمذهبه الثاني لا غير ، صححه في تصحيح الفروع وغيره ، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقر بهما من الأدلة أو قواعد مذهبه ، ويخص عام كلامه بخاصه في مسألة واحدة في الأصح ، والمقيس على كلامه مذهبه في الاشهر . وقوله : لا ينبغي ، أو لا يصلح ، أو استقبحه ، أو هو قبيح ، أو لا أراه : للتحريم ، لكن حمل بعضهم ، لا ينبغي : في مواضع من كلامه على الكراهة . وقوله : أكره . أو لا يعجبني ، أو لا أحبه ، أو لا استحسنته : للندب . قدمه في الرعاية الكبرى والشيخ تقي الدين . وقوله للسائل : يفعل كذا احتياطاً للوجوب . قدمه في الرعاية والحاوي الكبير . وقال في الرعايتين والحاوي الكبير وآداب المفتي : الأولى : النظر إلى القرائن في الكل . فان دلت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه ، سواء

(١) سورة الأنبياء الآية : ٢٢

تقدمت أو تأخرت أو توسطت ، قال في تصحيح الفروع : وهو الصواب ، وكلام أحمد يدل على ذلك انتهى . وأحب كذا ، أو يعجبي . أو أعجب إليّ : للندب . وقوله : أخشى ، أو أخاف أن يكون ، أو أن لا يجوز أو لا يجوز : وأجبن عنه مذهبه كقوة كلام لم يعارضه أقوى . وقول أحد صحبه في تفسير مذهبه واخباره عن رأيه ومفهوم كلامه وفعله مذهبه في الأصح ، كاجابته في شيء بدليل . والاشهر قول صحابي ، واختار ابن حامد أو قول فقيه . قال في تصحيح الفروع : وهو أقرب إلى الصواب ، ويعضده منع الامام أحمد من اتباع آراء الرجال . وما انفرد به واحد وقوى دليله ، أو صحح الامام خبرا ، أو حسنه ، أو دونه ولم يرده فهو مذهبه قدمه في الرعايتين وغيرهما ، وان ذكر قولين وحسن احدهما أو عله : فهو مذهبه ، بخلاف ما لو فرع على أحدهما . قال في تصحيح الفروع : والمذهب لا يكون بالاحتمال ، وإلا فمذهبه أقربهما من الدليل . وإذا أفى بحكم فاعترض عليه فسكت ونحوه لم يكن رجوعاً ، قدمه في تهذيب الأجوبة ، وتابعه الشيخ تقي الدين . قال في تصحيح الفروع : وهو أولى . وما عله بعلّة توجد في مسائل فمذهبه فيها كالمعللة ، ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه . وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل ، فقال في الرعاية الكبرى ، وتبعه في الحاوي الكبير : الأولى العمل بكل منهما ، لمن هو أصح له . والأظهر عنه هنا التخيير .

(فائدة) إعلم رحمك الله أن الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكون ذلك بقوة الدليل من الجانبين . وكل واحد ممن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به ، فيجوز تقليده والعمل بقوله ، ويكون ذلك في الغالب مذهباً لامامه . لأن الخلاف إن كان للامام أحمد فواضح ، وإن كان بين الأصحاب فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه ، قاله في الانصاف .

كتاب الطهارة

بدأ بذلك اقتداء بالأئمة ، كالشافعي . لأن آكد أركان الاسلام بعد الشهادتين الصلاة ، والطهارة شرطها ، والشرط مقدم على المشروط . وهي تكون بالماء والتراب .